وكل واحدة منها طائفة من الانبياء فجمالة تشريع
وتفصيلها لتنصيب الشريف وتكون الشريعة الباطنة
هي المبرزة في عباراتهم بالحقيقة التاسع ان
صيغة ما كان لربه كذا وما يكن له كذا صيغة منع من
التصرف والتقييد والمنع من التصرف بالنبي انما يكون
بيد النبي به واما قبل العلم به فلا يتبان المنع ولهذا لم
يمنع ابراهيم من التصرف بالحقيقة الامر بتجلي الامر له
واطلاعه عليه فلفظ الكتابة بجوهره يبقى على الانبياء بالامرين
وانهم متعوامات التصرف بهما مما اراد ان لهم في التصرف
باحدهما فقط اما هذا واما هذا الثاني ان صيغة لم يكن
للانبياء صيغة منع ونفي اباحة وهي مختصة بالافعال
لان الاباحة وضدها من متعلقات الافعال لا الذوات
والاضافات كما تقرر في اصول الفقه فالفقه يبقى
بمنطوقه انهم متعوامات التصرف بالامرين معا
عملا وحكما وتقييدا وايضا لهم التصرف بحدها فقط
وليس في اللفظ ما يدل على العلم البتة لان اللوم
الصناعة التي لا يتعلق بها منع ولا اباحة ولا كذا شذا
طرا من مبادي اصول الفقه يعرف ذلك الحادي عشر
وهو ان الوجه ان البشارة سيقت مهمة على
نفس ابراهيم الخليل كونه جارية على كل قول عالم
في تفسير الحديث وصالحة لمحتملة وان كان
المقصود الارجح عندنا ما قدمناه من ان المراد الحكم
وكلامنا في الخصائص الكبرى بهن عليهم لكنه مدار
العلم الذي يختص ان يأتي في خصائصهن بالجملة الماخوذة
من الحديث على نسق الحديث لتركيبه وتأدبا معه
واكرام